

بعد ان تجاوزت نسبة التضخم الرقمي: هل تتجه تونس نحو الانفلات التضخمي؟

وحدة بحث الدراسات المتوسطة والدولية

يتأقلم مع الارتفاع المتواصل في الأسعار بتقليل الاستهلاك والاقتطار فقط على الضروريات خاصة عند الطبقة الوسطى التي تبدأ في التآكل شيئاً فشيئاً. أما الحالة الأخطر من التضخم فهي الانفلات التضخمي وهي الدرجة الأخيرة من التضخم و التي تعكس عجز مؤسسات الدولة التعديلية على السيطرة على التضخم وبدوره ينقسم الانفلات التضخمي الى نوعين: انفلات اجرائي رقمي و هو ما تعمد اليه الدولة من تعويم لعملتها دون ان يكون له تأثير واقعي على القدرة الشرائية {تبقى الجزائر المثال الأبرز لهذه الحالة} و انفلات واقعي حقيقي و يتمثل في فقدان القدرة على السيطرة على العملة المحلية التي تفقد قيمتها الشرائية حيث تصبح العملة المتداولة مجرد أوراق غير قادرة على توفير الاحتياجات البسيطة للمستهلك نظرا للارتفاع المشط في الأسعار [تعيش العديد من الدول على وقع الانفلات التضخمي الواقعي ومنها مصر ولبنان].

من خصائص الانفلات التضخمي الواقعي انه لا يمكن توقعه وذلك يعود الى تعدد عوامله بحيث يشكل إلتقاء عددا من هذه العوامل الدافع المباشر للانفلات التضخمي الواقعي من ذلك إلتقاء عدم القدرة على السيطرة على الأسعار بارتفاع كلفة العيش التي تمس جميع سلاسل الإنتاج والتزود، ناهيك عن ارتفاع نسق الانفاق العمومي القائم على التداين الداخلي والخارجي. إنّ الدّارس لتفاقم التضخم في الحالة التونسية، والذي بدأ يخرج على دائرة السيطرة التعديلية رغم ما يقوم به البنك المركزي من ترفيع للفائدة

طالعنا المعهد الوطني للإحصاء، في موفى شهر ديسمبر 2022، بهدية رأس السنة الميلادية والمتمثلة في عدد من رقمين للتضخم ليبلغ 10.1% بعد أن كان بلغ 9.8% في موفى شهر نوفمبر من نفس السنة. لم تكن الهدية مفاجئة فكل المؤشرات الواقعية تدل على ارتفاع تضخمي لم يسبق له مثيل في الواقع المعيشي اليومي، حيث حسب نفس المصدر، شمل التضخم مغلب المنتجات الغذائية، فخلال سنة واحدة قفز ثمن البيض بنسبة بلغت 38.9% واللحوم في حدود 26.3% للحم الابقار و19.5% للحم الدواجن والخضروات في حدود 17.2%.

إدراك حالة التضخم المتفاقم: نقطة الّلعودة

يعرّف التضخم بفقدان العملة المتداولة لقدرتها الشرائية وهو بذلك يختلف عن ارتفاع كلفة المعيشة حيث يضرب التضخم القدرة الشرائية للمستهلك في حين يستهدف ارتفاع كلفة المعيشة جميع مسالك الاقتصاد من انتاج وتوزيع وبيع نتيجة ظرف طارئ او عجز هيكلية. ويمكن ان يختلف تأثير التضخم باختلاف درجاته فهو بسيط إذا تراوح بين 3% و 5% أي أنّ آثاره لا تتجاوز الفئات الأكثر فقرا والتي يمكن ان توجه لها الدولة الدعم المباشر لتتقوى به على مجابهة التضخم. في حين يصبح تضخما متفاقما إذا تجاوز الرقمين ومن آثاره انه يخرق القدرة الشرائية لجميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية بشكل يستحيل معه التدخل التعديلي للدولة عبر دعم القدرة الشرائية للجميع، يؤثّر هذا النوع من التضخم في سلوك المستهلك حيث

كما أن سلاسل النقل والتوزيع الدولي تأثرت بزحمة الطلب نظرا لتعطل حركة نقل البضائع نتيجة الازمة الصحية المذكورة ونتيجة لتعطل مسارات النقل الدولي المتأثرة بالحرب القائمة حتى أن كلفة نقل البضائع ترتفع من سنة الى أخرى بشكل مشط بلغ العشرة أضعاف فيما بين الفترة 2020-2022.

واجهت حكومة الإجراءات الاستثنائية هذا الوضع بسياسة تواصلية مبنية على التكتّم واتّهام خصومها بتشجيع الاحتكار وضرب مسالك التوزيع. أمّا عمليا فقد جابهت الوضع بادئ الامر باستهلاك المخزون الاستراتيجي من المنتوجات الأساسية كالحليب والقمح والسكر والزيت النباتي حتّى نفذ المخزون ثمّ عمدت الى سياسة تقشف في تزويد السوق مما تسبّب في ندرة في العرض مقابل تعاظم في الطلب نتيجة شعور المستهلك بالخوف وشح الموارد. هذا بصرف النظر عن ضعف القدرة المالية للدولة في التزود بحاجياتها الاستيرادية الكفيلة بالحفاظ على سلاسل الإنتاج الوطنية خاصة في الاعلاف الحيوانية ممّ رفّع بوتيرة متسارعة سعر البيض والحليب ولحوم الدواجن واللحوم الحمراء كما ان سياسة مقاومة الاحتكار المتوخاة من قبل سلطة الاشراف قتلت منظومة التخزين العصرية التي استقرت في تونس كضمانة لاستدامة تزويد السوق بالمنتوجات الفلاحية منذ تسعينات القرن الماضي.

ثانيا: شلل المؤسسات العمومية الصناعية والتجارية واستفحال عجزها.

لا شك أنّ المنشآت والمؤسسات العمومية الصناعية والتجارية تحوّلت في السنوات الأخيرة من مؤسسات غير مجدية ومستهلكة لتحويلات مالية هامة تضاهاى خمس ميزانية الدولة بين دعم مباشر وضمانات للقروض الى مؤسسات مساهمة في تفاقم التضخم وفق ما أشار اليه البنك المركزي التونسي في العديد من تقاريره. تشكّل الشركة التونسية لصناعة التكرير والشركة التونسية للكهرباء والغاز وديوان الحبوب والصيدلية المركزية أكثر المؤسسات العمومية

المديرية من وقت لآخر، يتأكد أنّها ليست في منأ من الانفلات التضخمي الواقعي خاصّة مع غياب مؤشّرات التعافي القريب للاقتصاد وللمالية العمومية.

دواعي التنبيه من احتمال الانفلات التضخمي المفاجئ:

تضافرت عديد العوامل التي تهدّد الحالة التضخمية في تونس بالانفلات التضخمي المفاجئ ويعود ذلك أساسا لعجز الجهات التعديلية للدولة على التحكم في الحالة التضخمية كما يعود أيضا لغياب رؤية واقعية للقرار السياسي بأهمية التحكم في العوامل التي تؤدّي الى الانفلات التضخمي المفاجئ والتي من أهمّها تحطّم منظومتي الإنتاج والتوزيع، والشلل التام للقدرة التنافسية للمؤسسات العمومية الصناعية والتجارية. غير ان سياسة تعويم الدينار المشروطة من صندوق النقد الدولي والمتوخاة من طرف الحكومات المتعاقبة منذ سنة 2016 وخاصة من طرف حكومة الإجراءات الاستثنائية منذ 2021 تعدّ المساهم الأبرز في حالة التفاقم التضخمي الحالي.

أوّلا: تحطّم سلاسل الإنتاج والتوزيع لارتباطها بالاستيراد المتأثر بالظرف الدولي.

لا شك أنّ ارتفاع كلفة الإنتاج واقع جديد فرضه الظرف الدولي الذي ما فتئ ان بدأ يتعافى من أزمة كفيد-19 التي ألمّت به منذ 2020 حتّى أُلقت بثقلها حرب روسيا على أوكرانيا في 2022 والتي ضربت أهم سلاسل الإنتاج والتوزيع للمواد الغذائية الأساسية حيث ترتبط مغلّب الصناعات الغذائية {العجائن والطحين والسكر والزيوت النباتية واعلاف الحيوانات} بالسوق الأوكرانية والروسية التي تعطل فيها الإنتاج بما تسبّب في ارتفاع مشط لكلفة المنتوجات الأولية الاساسية في السوق الدولية.

ومما يؤكّد تواصل سياسة تعويم الدينار الغير معلنة من الحكومة التونسية والتي تعتبر شرطا أساسيا من شروط صندوق النقد الدولي إعلان الحكومة على الشروع في إعداد مشروع قانون يتعلق بتنظيم سعر الصرف قصد مزيد تحريره ليواكب مقتضيات المتطلبات الدولية. إنّ هذا التمشي إن حصل ستكون له تداعيات كارثية على قيمة الدينار.

لكل ما تقدم من معطيات حول السياسات المالية والنقدية التونسية المتوخاة منذ 2016 والتي عزّزتها حكومة الإجراءات الاستثنائية، فإن الحالة التضخمية التونسية يبدو وكأنها تتجه للانفلات بسرعة جنونية.

اسهاما في تفاقم التضخم حيث تقوم هذه المؤسسات على منتوجات مستوردة كمواد أولية واسباسية لنشاطها الصناعي والتجاري مما يسبّب إسهاما مزدوجا في تفاقم التضخم من ناحية كون المواد الاساسية تستورد بالعملة الصعبة أساسا اليورو والدولار ومن ناحية ارتفاع كلفة سعر الصرف نتيجة لتدهور قيمة الدينار.

ثالثا: انخفاض قيمة الدينار

تعتبر سنة 2016 سنة مفصلية في دخول تونس في سياسة غير معلنة لتعويم الدينار، كان ذلك بمناسبة حصولها في 20 ماي 2016 على مساعدة مالية من صندوق النقد الدولي بلغت 2.9 مليار دولار في شكل تسهيل ائتماني ممتد. عرفت تلك السنة حدثا بارزا تمثل في اصدار قانون استقلالية البنك المركزي الذي تخلى بمقتضاه البنك المركزي على مهمة كان يضطلع بها تتعلق ب"الحفاظ على قيمة العملة وضمن استقرارها" {الفصل 33 من القانون عدد 119 لسنة 1988} والتي كان بموجبها يتحكم في استقرار العملة المحلية عبر ربطها صعودا ونزولا بقيمة اليورو و الدولار. غير انه وبإقرار قانون استقلال البنك المركزي في 2016 أصبحت هذه المهمة موكلة الى اكراهات السوق والى ما يتيح سعر الصرف من مجال للتعديل والذي كان دائما على حساب قيمة الدينار. كان هذا التمشي مبررا بتحرير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الراغبة في الاستثمار في تونس غير ان النتائج المسجلة في هذا الصعيد كانت كارثية، حيث لم يشجع المناخ السياسي المتوتر على تحفيز التدفقات المالية الأجنبية وأنتج آثارا عكسية من أهمها الانحدار السريع لقيمة الدينار مخلفا عجزا كبيرا في المبادلات التجارية وعجزا في تسديد فارق الصرف ناهيك عن تسديد أصول الدين العمومي الأجنبي.